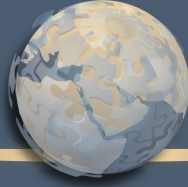


Strategy
W A T C H



المركز
الإستراتيجي

درعا: صفقة أمريكية-روسية تحقق مصالح إسرائيل



تقدير موقف

الخميس 28 يونيو 2018

تقدير موقف



التحضيرات السابقة لمعركة حوران

شهدت الأوساط العسكرية الدولية تحضيرات مكثفة في غضون الأشهر الأربعة الماضية لعمليات واسعة النطاق في الجنوب السوري، حيث تتحدث المصادر عن قيام الإدارة الأمريكية بتشكيل فريق من الصقور يتزعمه وزير الخارجية الجديد مايك بومبيو، ويضم كلاً من: مستشار الأمن القومي جون بولتون، ومديرة وكالة الاستخبارات المركزية جينا هاسبل، ومساعد وزير الخارجية لشؤون العراق وإيران أندرو بيك، وذلك بهدف تنفيذ خطة جديدة تمت صياغتها بدقة مع فريق رديف في تل أبيب يقوده رئيس الوزراء نتنياهو، ويتضمن كلاً من: رئيس الموساد يوسي كوهين، ومستشار الأمن القومي مثير شبات، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال غادي إيشكنوت.

وقد بدأ العمل على هذه الخطة في مطلع شهر فبراير الماضي حيث نفذت إسرائيل منذ ذلك الحين أكبر عملية قصف جوي لها منذ أربعين سنة، وتضمنت تدمير البنى التحتية الإستراتيجية التي أنشأتها إيران في سوريا، وتدمير شبكة الرادارات ومنظومات الدفاع الجوي، ومخازن الصواريخ الإيرانية في مختلف المنشآت والقواعد العسكرية الإيرانية بسوريا.

وتحدثت مصادر عسكرية مقرية من البيت الأبيض عن إعطاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الضوء الأخضر لنتنياهوو للمساهمة في تنفيذ الجزء المتعلق بالجنوب السوري من الخطة، والمتمثل في:

- إبعاد الميلشيات التابعة لإيران نحو 50 كيلو متراً عن الحدود.

- تفكيك فصائل المعارضة، وإنهاء مظاهر الانفلات الناتج عن الصراعات البينية وهيمنة تنظيمي "داعش" و"القاعدة".

- دعم الجهود العسكرية الروسية لبسط السيطرة على المدن والطرق الرئيسية.

- إعادة مؤسسات النظام إلى المناطق الحدودية والمعابر، مقابل التزام بشار الأسد بترتيبات ما قبل 2011، والتي تتضمن إقامة منطقة عازلة موازية لخط الهدنة في الجولان، وإعادة العمل باتفاقية الفصل بين القوات الإسرائيلية السورية لعام 1974، ونشر قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وبناء على ذلك فقد عكفت تل أبيب على تكثيف عملياتها الجوية، واستدراج موسكو لصفقة تتضمن إضعاف النفوذ الإيراني، من خلال التحضير لعملية تحريكية خاطفة تحبط الخطوات الإيرانية الأخيرة في سوريا.

وتم تداول خطط عسكرية مفصلة بين واشنطن وتل أبيب لتأسيس قوة مهام مشتركة، وشن هجمات موضعية تهدف إلى إغلاق الحدود السورية-العراقية في وجه الإيرانيين، ومضاعفة حجم المنطقة الآمنة التي أنشأتها الولايات المتحدة جنوب شرقي سوريا، وإبعاد القوات الإيرانية عن الحدود مع الأردن، وتعزيز المنطقة العسكرية العازلة التي تقوم إسرائيل بإنشائها جنوب غربي البلاد، ومنع قوات النظام والميلشيات الحليفة له من الوصول إلى تلك المنطقة.

في هذه الأثناء كان النظام في دمشق يعد العدة لحملة عسكرية واسعة النطاق في الجنوب السورية، حيث تم الزج بقوات "النمر"، وإلقاء مروحيات النظام السوري مناشير تنذر باقتراب عملية مرتقبة، بدأت بوادرها في أول أيام عيد الفطر (15 يونيو 2018).

كما تم إرسال فرقة "الغيث" بقيادة العقيد "غياث دلة" إلى مدينة درعا برفقة رتل من المدرعات والجنود، يتقدمه سيارة ترفع العلم الروسي، وهو الرتل الثاني الذي يصل إلى المنطقة تحضيراً للحملة العسكرية، وتم حشد وحدات من الفرقتين التاسعة والخامسة عشر لشن عملية تهدف للوصول إلى معبر "نصيب" الحدودي، واتخذ اللواءان 39 و40 مواقع قتالية لتعزيز تلك الجهود.

ما الذي حصل في منتصف شهر يونيو؟

تم وضع اللمسات الأخيرة على معركة الجنوب في اجتماع عقده وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان مع نظيره الروسي سيرغي شويغو في موسكو، حيث تم إقرار خرائط تحدد أماكن إبعاد الميليشيات التابعة لإيران وراء محور دمشق-السويداء مقابل عودة قوات النظام إلى ثلاث نقاط هي:

- تل الحارة في ريف درعا، وهي أعلى هضبة ذات بعد عسكري

- معبر نصيب على حدود الأردن

- بصر الحرير في ريف درعا

وكان نتيجه قد أوفد ليبرمان إلى موسكو في نهاية الشهر الماضي برفقة رئيس الاستخبارات العسكرية تامير هايمان، ورئيس القسم السياسي في وزارة الدفاع زهر بالتي، لمناقشة مستقبل الوجود الإيراني في سوريا، حيث أعاد الفريق اليهودي طرح ورقة مساعد نائب وزير الخارجية الأمريكية ديفيد ساترفيلد، والتي تضمنت انسحاب جميع الميليشيات السورية وغير السورية إلى عمق 20-25 كلم، مقابل نقل مقاتلي المعارضة وأسرههم إلى إدلب شمال سوريا وتسليم سلاحهم الثقيل إلى الجانب الروسي، وعودة قوات النظام إلى درعا وتمكينها من فتح معبر نصيب، وتفكيك قاعدة التنف شريطة سحب إيران ميليشياتها من المنطقة.

إلا أن تصلب الموقف الأمريكي إزاء مطلب بوتين إخلاء التنف قد عرقل تمرير ورقة ساترفيلد في موسكو التي فضلت التفاوض مع ليبرمان على خطة بديلة تتضمن السماح لقوات النظام بالسيطرة على جنوب سوريا وصولاً إلى الشريط الحدودي مع إسرائيل على أن تضمن روسيا إبعاد

التحضيرات السابقة لمعركة حوران (تتمة)

ولم تقاوم طهران شهية البقاء على الحياد في ظل التحضيرات الروسية-النظامية؛ إذ جاء تمركز قوات "النمر" في الريف الشمالي من محافظة درعا بالتزامن مع انتشار ميليشيات "زينبيون" في مدينة "إزرع" للانضمام إلى تشكيلات الفرقتين الخامسة والسابعة بجيش النظام، وتمركز عناصر من "حزب الله" والحرس الثوري الإيراني في بلدات "الهبارية" و"دير العدس" و"تلول فاطمة" في ريف درعا الشمالي، في حين أرسلت ميليشيا "ذو الفقار" تعزيزات لدعم العمليات المرتقبة على محور "بصر الحرير"، وشملت التعزيزات سيارات نقل جنود عسكرية، بالإضافة لسيارات تحمل رشاشات ثقيلة، وتم إلباسهم الزي العسكري لقوات النظام.

وتزامنت عملية الانتشار مع الكشف عن تستر النظام على قوات من "حزب الله" على أنهم من مقاتليه في الفرقة الرابعة، حيث انتشرت قوافل عسكرية من مقاتلي الحزب والميليشيات الأخرى المدعومة من إيران في كل من محافظتي درعا والقنيطرة في جنوب غرب سوريا بالقرب من الجولان المحتل، مرتدين الزي العسكري لجيش النظام ورافعين أعلامه.



قوات إيران و"حزب الله" عن المنطقة القريبة من الحدود بما فيها مرتفعات الجولان، في حين تقوم القوات الأردنية بحماية حدودها ومنع تسلل المقاتلين إلى أراضيها أثناء المعارك.

ونظراً لعدم اقتناع الفريق الاستخباراتي المرافق لليبرمان بالضمانات الروسية بإبقاء القوات الإيرانية بعيدة عن المواجهات (أي إبقاؤهم على بعد 60-70 كلم شرق خط وقف إطلاق النار)، فقد تم الاتفاق على تنفيذ الصيغة الإسرائيلية لوقف إطلاق النار في غزة، والتي تنص على أن الهدوء سيُقابل بالهدوء، حيث تمتنع تل أبيب عن شن الهجمات في منطقة خفض التصعيد جنوب سوريا طالما بقيت الشرطة العسكرية الروسية مهيمنة، ولكن في حال دخول عناصر أخرى إلى تلك المناطق فستقوم القوات الإسرائيلية بقصفها.

وعلى إثر ذلك الاتفاق، توجه مستشار الأمن القومي الإسرائيلي مئير بن شبات، إلى واشنطن لنقل رسالة إلى نظيره جون بولتون تتضمن التزام موسكو بإخلاء المناطق الحدودية من أي وجود إيراني مقابل قبول واشنطن بسيطرة النظام عليها، الأمر الذي لقي ترحيباً في الأوساط الأمريكية.

وعلى إثر معالجة تلك المشكلة العالقة؛ بادرت القوات الروسية إلى إقامة نقطة مراقبة على خط يفصل بين مناطق سيطرة الميليشيات التابعة لإيران في السويداء والمناطق المحررة في درعا يمتد من مطار الثعلة جنوباً إلى كتيبة الرادار شمالاً، وأخلت بعض الميليشيات مواقعها في المنطقة المتاخمة للقنيطرة لتحل محلها قوات روسية، وتم إعطاء الضوء الأخضر لقوات النظام للبدء بعملياته في الجنوب.

إقصاء معارضي البيت الأبيض في البنتاغون

لكن الترتيبات الإسرائيلية المتعجلة لمقايسة النفوذ الروسي في الجنوب السوري، مقابل إطلاق يد واشنطن في مناطق أخرى من البلاد، لم تحظ بتأييد المؤسسة العسكرية الأمريكية التي تصب في رغبة ترامب بالتعاون مع الروس في سوريا، وعدم اعتبار الجنوب السوري نقطة صراع معهم ما دامت تل أبيب مقتنعة بضمانات موسكو.

وتشير المصادر إلى أن وزير الدفاع جيمس ماتيس، قد تزعم فريقاً من ضباط الأمن القومي ووزارة الدفاع الراضين لفكرة احتواء إيران من خلال التعاون مع روسيا ونظام الأسد، الأمر الذي دفع بالبيت الأبيض لاستبعاد ماتيس من المفاوضات الجارية وتحجيمه في الأسابيع الماضية، وذلك ضمن خطوات أخرى اتخذها ترامب لإقصاء القطب العسكري الراض لتوجهاته في السياسة الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون مع الروس في سوريا.

ونتيجة لذلك فقد عمد الفريق الأمني بالبيت الأبيض إلى تهميش ماتيس، والعمل على تطهير الإدارة الأمريكية من قطبها العسكري المعادي لروسيا، ويتوقع أن يلحق ماتيس بمستشار الأمن القومي السابق جنرال هيربرت مكماستر، والإتيان بعناصر مؤيدة لمشروع مواجهة إيران عبر تحييد الروس و التفاهم معهم في سوريا.

ووفقاً لتقرير أمني (22 يونيو 2018) فإن القيادة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط قد سعت إلى محاولة إفساد ذلك المشروع وعرقلة لقاء القمة المتوقع بين ترامب وبوتين عبر إبقاء التوتر قائماً.

ففي 31 مايو أبلغ وزير الدفاع ماتيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس الشيوخ بأنه لا يرى أن بوتين يريد علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة وأنه اختار التنافس مع الولايات المتحدة، وأكد الجنرال جوزيف دنفورد من طرفه أن علاقة روسيا مع الولايات المتحدة تتسم بالعدائية.

وفي مقابل الفريق العسكري الموالي لماتيس؛ يبذل وزير الخارجية بومبيو أقصى جهده لعقد القمة المرتقبة بين ترامب وبوتين، يساعده فريق صغير تم انتقائه لتكرار إنجازهم المتمثل في قمة ترمب مع جونغ أون، وعلى رأسهم؛ مستشار الأمن القومي جون بولتون، وقائد القيادة المركزية سينتكوم الجنرال جوزيف فوتيل الذي يعتبر شخصية محورية لأن التطورات الجارية على الساحة السورية والتي تخضع لرقابته ستحدد في الأيام القادمة مصير القمة، ولأن اتصالاته مع الأوساط العسكرية الأمريكية المناوئة للقمة تجعل منه وسيطاً نافعاً لدى بومبيو لجعلهم يغيرون توجههم.

وكانت القوات الروسية والأمريكية في سوريا قد وقفت على حافة مواجهة عسكرية ليلة الثلاثاء 21 يونيو، حيث أمر وزير الدفاع الروسي شويغو القوات الروسية في سوريا وفي البحر الأسود بتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي لقوات النظام المحتشدة على مقربة من الحدود الإسرائيلية والأردنية لشن عملية واسعة النطاق دون ترتيبات مسبقة مع قيادة القوات الأمريكية.

وظهر منذ الأيام الأولى للعمليات؛ أن موسكو لم تلتزم بالبند المتعلق بكبح جماح الميلشيات التابعة لإيران ومنعها من التوغل في المناطق التي تخضع لنفوذ الولايات المتحدة وحلفائها، حيث زجت إيران

بعناصر من ميلشيات "حزب الله" و"ذو الفقار" و"فاطميون" في المعارك الدائرة، وعمدت إيران إلى إرباك المشهد العسكري من خلال الزج باللوائين 45 و46 من الحشد الشعبي العراقي العامل تحت إمرة سليمانى نحو شرق دير الزور، مما دفع بسلاح الجو الإسرائيلي لأخذ زمام المبادرة وقصف مواقعها.

وبعد حالة من الصمت والارتباك في الموقف الأمريكى؛ تناقلت وسائل الإعلام رسالة موجهة من الخارجية الأمريكية إلى فصائل الجنوب تنصحهم بعدم استفزاز جيش النظام، فيما تم الإيعاز للقوات الأمريكية بإخلاء الجبهة الجنوبية، وفصل مسألة قاعدة التنف عنها باعتبارها جزءاً من ملف شرق الفرات.



تل أبيب: استدراج القوات الإيرانية لمزيد من التصعيد

تضمنت خطة التصعيد الإسرائيلية التي أقرها ترامب في شهر مارس الماضي؛ تنفيذ عمليات قصف واسعة النطاق للمواقع الإيرانية في سوريا، ودفع طهران والميلشيات التابعة لها لتصعيد الموقف في الجنوب السوري بهدف تحقيق هدفين رئيسيين:

1- استنزاف فصائل الجنوب، وإلحاق ضربات موجعة لهم من خلال التغاضي عن الدعم لروسي لعمليات، والتقدم البري للميلشيات التابعة لإيران في مناطقهم، حيث امتنعت تل أبيب عن التدخل في العملية العسكرية للنظام منذ 20 يونيو، وذلك لرغبتها في تمكين النظام وحفائه الروس من انتزاع السيطرة على جنوب غربي البلاد من قبضة فصائل المعارضة، واستعادتهم السيطرة على معبر "نصيب"، في حين يقوم بولتون بزيارة لموسكو بهدف تعزيز الاتفاق الروسي-الأمريكي حول الجنوب السوري، وترتيب القمة المرتقبة بين ترامب وبوتين في هلسنكي.

2- إيجاد المبررات اللازمة لقيام إسرائيل بإنشاء منطقة عسكرية آمنة بعمق 51-02 كم في المناطق الحدودية، وتحقيق الاعتراف الدولي بسيطرتها على الجولان المحتل، حيث حاولت تل أبيب استدراج طهران لرد عسكري على عملياتها الجوية، بحثاً عن مبررات لشن عملية عسكرية شاملة بدعم أمريكي.

في هذه الأثناء؛ تتعالى الأصوات الداعية في تل أبيب لانتهاز فرصة الوضع المتردي في سوريا لتحقيق اعتراف دولي بسيادتها على الجولان، وتوسيع الاستيطان فيها، عقب الاعتراف بالقدس عاصمة لها، وإجراء تقليصات في مساعدات الأونروا، والخروج من منظمة اليونسكو، ويبدو أن الخطوة التالية ستتمثل في تبني مبادرة تتضمن اعترافاً دولياً بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان.

وتؤكد مصادر مقربة من تل أبيب أنه قد بدأ التحضير لانتهاز هذه اللحظة التاريخية لإعلان السيادة الإسرائيلية على الجولان، مؤكدة أن الاستيطان هو المسار الأول في الإستراتيجية الإسرائيلية في الجولان، بالإضافة إلى التدخل المباشر في الصراع السوري.

وتخطط تل أبيب في المرحلة الثانية من العمليات لشن عملية عسكرية تهدف إلى إبعاد القوات الإيرانية وإنشاء منطقة أمنية واسعة ما وراء الجولان باتجاه الشرق، وذلك من خلال عملية تحريكية خاطفة تُثبت من خلالها مصالحتها وتحبط الخطوات الإيرانية الأخيرة في سوريا.

ولتأكيد موقفها الصارم إزاء تطبيق الاتفاق المبرم مع موسكو؛ بادرت تل أبيب (81 يونيو 2018) إلى قصف قوة من لوائين من الحشد العشبي العراقي شرق دير الزور عقب عبورهما الحدود السورية-العراقية، وكان من الواضح أن القوات الروسية قد تواطأت مع تل أبيب لتنفيذ تلك العملية، حيث استغرق سلاح الجو الإسرائيلي خمس ساعات لإصابة وقتل نحو أربعائة عنصر من خلال الطائرات المقاتلة أولاً ثم بواسطة المروحيات والطائرات المسيرة آلياً.



أهداف الحملة العسكرية الروسية

تهدف العملية الروسية لتقسيم درعا إلى ثلاثة أجزاء عسكرية، على أن يكون التقسيم مستنسخاً لما حصل في الغوطة، وذلك من أجل الدخول في مفاوضات مع كل طرف على حدة، حسب الفصائل ومواقفها، حيث تميل بعض الفصائل "المدجنة" لتسليم سلاحها والإذعان للشروط الروسية، بينما تعلن فصائل أخرى مضيها في خيار المواجهة.

في هذه الأثناء توفر قاعدة حميميم الغطاء الجوي لتقدم قوات النظام في عدة محاور، بهدف عزل مناطق سيطرة المعارضة وبسط السيطرة على المناطق الحدودية.

وتؤكد مصادر مطلعة أن العمليات العسكرية الروسية والتقدم البري للنظام يسيران وفق ترتيبات متفق عليها مسبقاً مع واشنطن وتل أبيب؛ فعلى إثر صدور خطاب الخارجية الأمريكية للفصائل؛ نفذت قاعدة حميميم العسكرية أكثر من مائة غارة جوية على "اللجاة" و"بصر الحرير".

ووفقاً للمصادر نفسها؛ فإن اصطفايات جديدة تتشكل في الوقت الحالي يتم من خلالها خلط اللاعبين بصورة غير مسبقة، حيث وافقت روسيا على وجوب مغادرة القوات الإيرانية، واستدعى بوتين بشار الأسد إلى سوتشي (18 مايو 2018) لمناقشة مستقبل سوريا ضمن هذا الإطار، مشيراً إلى الهدف الرئيسي للدعوة هو: "سحب جميع القوات الأجنبية من سوريا بعد بدء التسوية السياسية".

وبدا موقف بشار الأسد متناقضاً ومرتبكاً عقب لقاء سوتشي؛ حيث تحدث عن شرعية الوجود الإيراني في سوريا، لكنه انخرط في الوقت نفسه بترتيبات لتعزيز مواقع القوات الروسية وتمكينها من السيطرة على المزيد من الأراضي.

ووفقاً لمحللين عسكريين غربيين فإن ثمة انشقاق روسي-إيراني يمكن لصانعي السياسة الغربيين الاستفادة منه، إذ يرون أنه بات من الممكن التعامل مع موسكو للحد من نفوذ إيران، ولاحظوا توفير موسكو التسهيلات الجوية اللازمة لعمليات القصف الإسرائيلية التي تستهدف مواقع إيرانية في سوريا.

وفي المقابل حرص ترامب على توصيل رسالة إلى بويتن عبر الرئيس الفرنسي ماكرون أبدى فيها رغبته بالتوصل إلى اتفاق عسكري مع موسكو لإعادة توزيع القوات العسكرية في المنطقة، بحيث يتم تحديد مناطق لانتشار القوات الروسية والأمريكية والأوروبية، إذا تعاونت موسكو في هذا المجال.

ويبدو أن تحول الموقف الروسي سيقود إلى المزيد من التصادم بين موسكو وطهران، حيث تبدي موسكو حساسية إزاء المحافظة على مصالح تل أبيب والتوصل إلى تفاهات مع الولايات المتحدة بهذا الشأن، في حين تراهن إيران على بسط هيمنتها العسكرية ونشر منظوماتها الصاروخية غير عابئة باعتبارات حلفائها.

وتؤكد المصادر أن واشنطن وتل أبيب قد استخدمتا سياسة الحوافز الاقتصادية لاستمالة موسكو إلى خطة تتضمن تعزيز قبضة موسكو العسكرية والموافقة على بقاء بشار الأسد مقابل انسحاب تدريجي للقوات الإيرانية يبدأ من الجنوب السوري، وربما استخدام القوة المحدودة ضد المواقع الإيرانية في الجنوب لحملها على المغادرة في حالة تعنتها.

وكان بوتين قد اتخذ إجراءات عسكرية لتعزيز الخط الساخن بين حميميم وقيادة الأركان الإسرائيلية بخطي طوارئ إضافيين أحدهما يربط الكرملين مباشرة بمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، والثاني بين قيادة قاعدة طرطوس البحرية وقيادة البحرية الإسرائيلية في حيفا، وذلك بهدف إبقاء الوضع تحت السيطرة خلال العمليات في الجنوب السوري والحيلولة دون وقوع حوادث قد تنتج عن سوء الفهم.

ونظراً لإدراك بوتين أن مكتب نتنياهو يمتلك خطأً ساخناً مع البيت الأبيض؛ فقد أبدى رغبته في إبقاء الخطوط مفتوحة مع واشنطن عن طريق تل أبيب، وإرسال رسائل من خلالها لواشنطن تفيد بأن موسكو لا تزال مستعدة للتوصل إلى تسوية مع ترامب بشأن القضايا العالمية بما في ذلك المسألة السورية، وأنه مستعد للتعاون في إضعاف الدور الإيراني بالجنوب السوري، ولكن بطريقة لا يؤثر على تحالفاته الإستراتيجية مع طهران في مناطق أخرى من البلاد.





الموقف الأردني

يتمثل الهم الأكبر لدى عمّان في تحقيق الاستقرار على حدوده الشمالية، وإنشاء آلية دولية لعودة اللاجئين وإعادة الخدمات العامة والأداء الاقتصادي الاعتيادي في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وتسهيل التجارة عبر الحدود الأردنية وعلى خطوط التماس.

وكانت السلطات الأردنية قد اتخذت إجراء اقتصادي استبقت فيه عمليات الجنوب بإرسال وفد أردني إلى دمشق برئاسة رئيس غرفة صناعة الأردن عدنان أبو الراغب، ويضم نقابة المقاولين وغرف التجارة والصناعة ورجال الأعمال وعدداً من الصناعيين، حيث التقى الوفد مع وزراء النقل والصناعة والاقتصاد بحكومة النظام، وأجروا لقاءات أخرى مع اتحاد المصدرين السوريين، وذلك في زيارة تهدف إلى استعادة حركة التبادل التجاري مع دمشق، والتماهي مع خطة تركية-روسية لفتح أوستراد حلب-حماة-حمص-دمشق.

وعلى إثر تقدم قوات النظام نحو درعا؛ استقبل الملك عبدالله الثاني رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (18 يونيو) في محادثات استمرت عدة ساعات، وذلك عقب يومين من إعلان الأردن استدعاء سفيرها من طهران، حيث تمت مناقشة عرض قدمه بوتين، يتمثل في إقناع بشار الأسد بالتخلي عن إيران مقابل إعلان فصائل الجنوب هدنة تتيح لهم البقاء في مكانهم مع أسرهم.

درعا: الورقة "قبل الأخيرة" لتصفية الثورة وإعادة تأهيل الأسد

تؤكد مصادر أمنية مقرية من تل أبيب؛ أنه لم يعد هنالك أي خلاف بين كل من: إسرائيل، والولايات المتحدة، وروسيا، وإيران حول مسألة استمرار حكم الأسد، حيث يتفق جميعهم على عدم وجود بديل فعلي لحكم البلاد، كما يتفقون في الوقت نفسه على إنهاء الظاهرة الفصائلية بالتدريج، ودفعها لتسليم سلاحها الثقيل والانخراط في عمليات مصالحة تتضمن إجلاءها عن مناطق تمركزها وعودة قوات النظام تحت إشراف روسي.

وتتحدث المصادر نفسها عن توافق بين واشنطن وموسكو على عملية سياسية لا تتضمن انسحاباً فورياً للقوات الأجنبية (الإيرانية والتركية، وربما الأمريكية لاحقاً)، بل تنطلق من تجديد العملية التفاوضية ودفع المعارضة السياسية للانخراط في عملية إصلاح دستوري تتضمن بقاء بشار الأسد وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ومن ثم الشروع في سحب القوات الأجنبية بصورة تدريجية.

في هذه الأثناء تدور في الكواليس مفاوضات بين بعض فئات المعارضة مع عناصر موالية للنظام ضمن مسارات متعددة وغير معلنة يدعمها المبعوث الأممي دي مستورا، ويشرف على إدارتها من طرف النظام اللواء علي مملوك، حيث تنشط بعض المراكز والمنظمات الغربية المرتبطة بأجهزة استخبارات دولها لكسب أكبر قدر ممكن من العناصر المحسوبة على المعارضة في الائتلاف وهيئة التفاوض للموافقة على ترتيبات تتضمن بقاء بشار الأسد في المرحلة الانتقالية.

ويبدو أن الموقف الرسمي في بعض العواصم العربية والإقليمية يدفع بالمعارضة السورية لتأييد تلك المبادرات التي تهدف إلى تشكيل مجموعات عمل تركز إجراء حوارات سورية-سورية موسعة، في سياق عملية سياسية جديدة تقوم على أساس بقاء الأسد في السلطة حتى عام 2021.

الموقف الأردني (تتمة)

ولم يسمي بوتين السلطة التي ستحكم المناطق لكنه أكد أن قوات النظام فقط هي من سيتواجد على الحدود مع الأردن وإسرائيل، وأنه سيتم استبعاد الوحدات الإيرانية وحزب الله، الأمر الذي دفع بالسلطات الأردنية للتقدم بوساطة بين القوات الروسية والفصائل الموالية لعمان.

وأعلن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إغلاق الحدود مع سوريا، مؤكداً أن الأمم المتحدة يمكنها مساعدة الفارين من العنف داخل بلاده، وكتب على حسابه في "تويتر": "لا توجد لنا زحمة على حدودنا والتحرك السكاني نحو الداخل، حدودنا ستظل مغلقة، ويمكن للأمم المتحدة تأمين السكان في بلدنا، نساعد الأشقاء ما استطعنا ونحمي مصالحنا وأمننا".

وعلى شاكله تخويل بعض المتحدثين باسم فصائل الشمال تركيا بتمثيلها في المحافل الدولية، ترغب الأردن في الحصول على تخويل من فصائل الجنوب بتمثيلها على طاولة المباحثات المفضية إلى اتفاق مصالحة على النمط الذي تم تنفيذه في الغوطة وريف حمص.

في هذه الأثناء؛ يدور الحديث عن انخراط عناصر قيادية بهيئة التفاوض بمباحثات مع الفصائل لتسليم السلاح الثقيل، و"عودة مؤسسات الدولة" إلى حوران، وسيطرة النظام على الحدود والمعابر الحدودية مع الأردن.

في هذه الأثناء تبدو فصائل الجنوب الخاسر الأكبر من التفاهات الدولية، إذ إن تل أبيب قد رضيت بالتخاضي عن الضمانات الروسية بمنع التخلخل الإيراني مؤقتاً، وذلك بهدف تمكين قوات النظام من كسر شوكة المعارضة والسيطرة على الطرق الرئيسية وعلى معبر "نصيب"، في حين تغلق الأردن حدودها وتمتنع عن دعم الفصائل أو استقبال آلاف اللاجئين.

وفي ظل التفاهات الأمريكية-الروسية التي تراعاها تل أبيب، بات من المتوقع على قوى المعارضة، وضع إستراتيجية شاملة تتعامل بشفافية مع الملفات السياسية والميدانية، وفي حين تتعالى الأصوات بإنشاء كيان ينتمي للثورة ويمثلها بدلاً من الارتهان بالحسابات الدولية، فإنه من الضروري لفصائل حوران نبذ خلافاتهم، والانخراط في تشكيل موحد وتبني خطة مشتركة تراعي الاعتبارات التالية:

1- استدراج الميلشيات الإيرانية للتوغل في الجنوب، بهدف توريثها في المزيد من العمليات القتالية، مستفيدة من الحساسيات الأمريكية والإسرائيلية إزاء التوغل الإيراني وإفشال خطة موسكو في الظهور بمظهر الضامن من التوغل الإيراني.

2- الإثخان في قوات النظام من خلال عمليات الكر والفر، واستنزاف آتته العسكرية وقواته المنهكة، مستفيدة من الانسياب الجغرافي الذي لم تكن تتمتع به فصائل الغوطة.

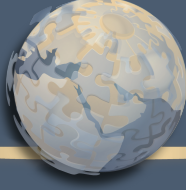
3- إطالة أمد الصراع، لإرباك الترتيبات التي تقوم على أساس شن عمليات محدودة النطاق الزمني والمجال الجغرافي، خاصة وأن حوران ليست منطقة مغلقة مثل الغوطة، مما يضعف من تأثير عمليات القصف الجوي، ويدفع باتجاه الزج بالمزيد من القوات البرية.

4- فصل الخطة الميدانية بصورة كاملة عن المدنيين، وتجنبيهم المعارك والقصف الجوي، ومساعدتهم في إيجاد ملاذات آمنة، بهدف حقن الدماء وتفويت الفرصة على النظام وحلفائه في التنكيل بالمدنيين لدفع الفصائل إلى الاستسلام.

5- عدم الركون إلى الدبلوماسية الإقليمية التي قطعت شوطاً بعيداً في إضعاف الفصائل، وتمكين النظام من السيطرة على كامل الجنوب الغربي، وسيطرة جيشه على الحدود السورية.

ويكمن التحدي الأكبر في الممازجة بين التفاوض في جبهة موحدة لكسب الوقت، والثبات الميداني لفترة كافية تدفع إلى إرباك التفاهات الدولية، والعمل في الوقت نفسه على توظيف شهية إيران للتصعيد بغية تفويت الفرصة على موسكو لإثبات مصداقية مؤقتة وزائفة في تفاهم هش رعتة تل أبيب لتوطيد نفوذها في المنطقة، واتخاذ العمليات العسكرية ذريعة لابتلاع الجولان المحتل.

Strategy
W A T C H



المرصد
الإستراتيجي

تقدير موقف

ورقة شهرية تتابع أهم تطورات الشأن السوري وتقدم التحليلات والتوصيات وآليات التعامل مع التحديات الطارئة.

الخميس 28 يونيو 2018

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الأيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com